كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى

المجلد الرابع عشر – العدد الثاني - 2025 مجلة العلوم القانونية والسياسية

الذكاء الاصطناعي في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي (رؤية نظرية معاصرة)

The Role of Artificial Intelligence in the Process of Political Decision – Making

(*A contemporary Theoretical Perspective)*

الاختصاص العام: العلوم السياسية الاختصاص الدقيق: النظم السياسية

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، القرار السياسي، البيئة السياسية، التحديات القانونية والسياسية.

Key words: - Artificial Intelligence, Political Decision, Political Environment, Legal and Political Challenges.

تاريخ الاستلام:2025/10/12 – تاريخ القبول: 2025/11/16 – تاريخ النشر: 2025/12/15

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.2025.14.2.14

م.م. هدى شكر محمود

جامعة ديالى - كلية القانون والعلوم السياسية

Assist. Lect. Huda Shukr Mahmoud
University of Diyala - College of Law and Political Science
Hudasker2080@gmail.com

ملخص البحث

يهدف هذا البحث الى تحليل العلاقة المتنامية بين الذكاء الاصطناعي وصنع القرار السياسي، وفي ظل التطورات التقنية المتسارعة التي يشهدها العالم، إذ أصبحت أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) عنصرا فاعلا في صياغة السياسات العامة من خلال قدرتها على معالجة كميات ضخمة من البيانات، وتوفير نماذج تنبؤيه دقيقة تدعم متخذ القرار السياسي، فيتناول البحث من منظور أكاديمي تحليل الابعاد النظرية والتطبيقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في البيئات السياسية مع التركيز على الفرص التي يتيحها لتحسين كفاءة وفعالية القرارات وكذلك التحديات التي يفرضها على صعيد القانوني والسياسي والسيادة الوطنية، ويخلص البحث الى أنَّ الذكاء الاصطناعي على الرغم من إمكاناته الواعدة لا يمكن أنْ يحل محل العنصر البشري في صنع القرار السياسي، بل يجب أنْ يستخدم كأداة مساعدة تعزز من جودة القرار، ويوصي البحث بضرورة وضع أطر قانونية وأخلاقية صارمة لضمان الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في المجال السياسي بما يحفظ المبادئ الديمقراطية ويصون حقوق الإنسان.

Abstract

This research aims to analyze the growing experience between artificial intelligence and the creation of revolutionary groups, in light of the advanced technology witnessed worldwide. Artificial intelligence (AI) tools have become An active element in formulating public policies through its ability to process vast amounts of data and provide accurate predictive models that support political decision-makers. The research academically analyzes the theoretical and practical dimensions of using artificial intelligence in political environments, focusing on the opportunities it provides to improve the efficiency and effectiveness of decisions, as well as the challenges it poses on a legal, political, and national sovereignty leve "The research concludes that artificial intelligence, despite its promising potential, cannot replace the human element in making political decisions, but rather should be used as a supportive tool to enhance the quality of decisions. The research recommends the necessity of establishing strict legal and ethical frameworks to ensure the responsible use of artificial intelligence in the political sphere, in a

way that preserves democratic principles and safeguards human rights.

المقدمـــــة

Introduction

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جذرية بفعل التقدم المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكان من أبرز هذه التحولات ظهور الذكاء الاصطناعي (AI) كقوة دافعة نحو إعادة تشكيل مختلف مجالات الحياة ولاسيما في مجال السياسة وصنع القرار، إذ بفضل قدرته في معالجة كميات هائلة من البيانات وتحليلها بدقة وبسرعة فائقة، فأصبح الذكاء الاصطناعي يستخدم بشكل متزايد في دعم صناع القرار السياسي أسواء كان في مجال التنبؤ بالأزمات أم تحليل سلوك الناخبين أم إدارة المؤسسات العامة أو صياغة الاستراتيجيات الأمنية والاقتصادية؟، وإن عملية صنع القرار السياسي الذي كان يعد سابقا حكرا على البشر، وتخضع لمزيج معقد من العوامل النفسية والاجتماعية والمؤسسية، فأصبحت اليوم تشهد تدخلا ذكيا من أدوات وتقنيات تعتمد على الخوارزميات، والتعلم الآلي والشبكات العصبية، وهذا التدخل يطرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة الدور الذي يمكن أنْ يلعبه الذكاء الاصطناعي في توجيه السياسات العامة ومدى تأثيره في مبادئ الحوكمة الرشيدة والمساءلة وشفافية القرار السياسي ولقد وصل تطور الذكاء الاصطناعي إلى مرحلة اصبح فيها شريكا في عملية صنع القرار، حيث تستخدم الأنظمة الذكية في تحليل الراي العام من خلال متابعة محتويات وسائل التواصل الاجتماعي ومراقبة توجهات المستخدمين في الوقت الفعلي معتمدة على تقنية التعليم الآلي التي تتيح لها استنتاج أنماط السلوك البشري، وتوقع ردود أفعاله تجاه قضايا معينة مما يجعلها أداة قوية لدى الحكومات والأحزاب السياسية في صياغة حملاتها الانتخابية واستراتيجيتها الترويجية، وإضافة إلى استخدام الحكومات الذكاء الاصطناعي لتحسين فعالية وكفاءة الخدمات العامة ومساعدتها في اتخاذ القرارات الأكثر دقة وفاعلية في مواجهة التحديات المعقدة، وفي الوقت الذي تتعدد فيه الأعاد التي يلامسها الذكاء الاصطناعي في البيئة السياسية (منها ما هو قانوني واخلاقي واستراتيجي)، فإنَّ التحديات الناجمة عن توظيفه في هذا المجال لا تقل أهمية خاصة في ما يتعلق بقضايا الانحياز الخوارزمي والخصوصية واحتمالات تهديد، وتأكل سيادة القرار الوطني لصالح تقنيات قد تكون عابرة للحدود، أو تكون خاضعة لنفوذ شركات تكنولوجية كبربولذلك تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد المختلفة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في عملية صنع القرار السياسي واستكشاف أبرز المخاطر والتحديات النظرية التي تواجه الدول والحكومات في هذا المجال.

أهمية البحث:

The Significance of the Research:

تنبع أهمية البحث من تناوله لمسألة محورية يشغل زخما من النقاشات الأكاديمية والسياسية، إذ يعد الذكاء الاصطناعي من أبرز الابتكارات التكنولوجية التي بدأت تحدث تحولات نوعية في عملية صنع القرار السياسي سواء على مستوى الدول الكبرى أم الدول النامية، ويظهر البعد الحيوي لهذا البحث في تناوله لتأثير الذكاء الاصطناعي في السيادة الوطنية القرار وشرعيتها وديناميكيات الحكم، وتكمن أهمية الدراسة في محاولة سد الفجوة البحثية في الأدبيات السياسية العربية التي لا تزال تعاني من محدودية تناول الأبعاد السياسية والاستراتيجية للذكاء الاصطناعي مقارنة بالأدبيات الغربية ويكسب البحث أهمية إضافية في ظل تزايد الاعتماد العالمي على أدوات الذكاء الاصطناعي في إدارة الحملات الانتخابية ومراقبة الرأي العام وصياغة السياسات مما يفرض على الباحثين وصناع القرار فهما معمقا لطبيعة هذا التأثير وحدوده.

أهداف البحث:

Aims of The Research:

يهدف البحث إلى الآتي :ـ

1. **تحليل الأبعاد النظرية والتطبيقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في عملية صنع القرار السياسي.**
2. **استكشاف التحديات القانونية والسياسية والاستراتيجية الناجمة عن توظيف الذكاء الاصطناعي في الحكم.**
3. **دراسة تأثير الذكاء الاصطناعي على مفاهيم الشفافية والحوكمة والقرار السياسي.**
4. **تقويم مدى قدرة الدول على ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي بما يضمن حماية السيادة وصيانة حقوق الإنسان.**
5. **تقديم رؤية نقدية تساعد صناع القرار في وضع سياسات تنظيمية تحكم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال السياسي.**

إشكالية البحث:

Research Problem:

يتناول البحث إشكالية مركزية متمثلة في التساؤل التالي (كيف يؤثر استخدام الذكاء الاصطناعي في عملية صنع القرار السياسي، وما أبرز الابعاد والتحديات المرتبطة بتوظيف هذه التقنية في المجال السياسي المعاصر)؟،ويتفرع من هذه الإشكالية عدة تساؤلات أهمها:

1. **كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي في استقلالية القرار السياسي وشرعيته؟.**
2. **ما مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي في عملية صنع القرار السياسي؟.**

3. ما المخاطر المحتملة لتوظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة السياسات العامة؟

فرضية البحث:

Research Hypothesis:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أنَّ استخدام الذكاء الاصطناعي في صنع القرار السياسي يمكن أنْ يسهم في تعزيز كفاءة وفعالية القرار، لكنه في الوقت نفسه يطرح تحديات معقدة تتعلق بالخصوصية والشفافية وشرعية القرار السياسي، وقد يؤدي إلى تركيز السلطة التقديرية في يد نخبة تكنولوجية على حساب المؤسسات السياسية التقليدية.

منهج البحث:

Research Methodology:

اعتمد البحث على منهج التحليل الوصفي في دراسة المفاهيم والنظريات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي وصنع القرار السياسي.

هيكلية الدراسة:

Research Outline :

تتكون الدراسة من مبحثين يركز المبحث الأول حول مفهوم الذكاء الاصطناعي وأنواعه وتعريف القرار السياسي ومراحله الأساسية فضلا على بيان العلاقة النظرية والتكاملية بين الذكاء الاصطناعي والقرار السياسي واليات الذكاء الاصطناعي في دعم القرار السياسي، وأما المبحث الثاني فقد تناول تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البيئة السياسية وتحليله للظواهر السياسية إضافة إلى طرق توظيفه في الانتخابات، وأهم المخاطر الناجمة عن توظيفه والتحديات التي تواجهه عند التطبيق في البيئة السياسية.

المبحث الأول

First Topic

الإطار النظري للذكاء الاصطناعي في السياسة

The Theoretical Framework of Artificial Intelligence in Politics

يعد الذكاء الاصطناعي من أبرز الابتكارات التكنولوجية التي فرضت حضورها في مختلف مجالات الحياة، ولم يعد دوره مقتصرا على التطبيقات التقنية أو الصناعية، بل امتد ليشمل المجال السياسي بأبعاده المتعددة كما أصبح أداة استراتيجية في الشأن السياسي إذ تزايد الاعتماد على الأنظمة الذكية في تحليل البيانات السياسية والتنبؤ بالاتجاهات وحتى دعم القرار السياسي مما يستدعي التوقف عند الإطار النظري الذي يحكم هذا التفاعل بين التكنولوجيا والسياسة، فيهدف هذا المبحث إلى استكشاف الأسس النظرية التي تفسر العلاقة المتنامية بين الذكاء الاصطناعي والممارسات السياسية، ومن خلال تسليط الضوء على المفاهيم المركزية والنماذج التحليلية والرؤى الفكرية التي تساهم في فهم أعمق لهذا المجال المعاصر، ولذا سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين نتناول في المطلب الأول مفهوم الذكاء الاصطناعي وصنع القرار السياسي، وبينما سنتناول في المطلب الثاني العلاقة النظرية والتكاملية بين الذكاء الاصطناعي وصنع القرار السياسي.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي وصنع القرار السياسي:

First Requirement: The Concept of Artificial Intelligence and Political Decision-Making:

أصبح مفهوم الذكاء الاصطناعي من المفاهيم الحديثة التي لها حضور متزايد في ميدان صنع القرار ولا سيما في المجال السياسي والذكاء الاصطناعي هو فرع من فروع علوم الحاسبات الذي يجعل الآلات تفكر مثل البشر، وهو عبارة عن مجموعة من التقنيات التي تتيح للآلات تنفيذ مهام تتطلب عادة ذكاء بشري مثل التعلم والتفكير، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات اعتمادا على خوارزميات معقدة ومعالجة بيانات ضخمة، إذ تسهم هذه القدرات في دعم صناع القرار السياسي على فهم الواقع من خلال جمع كميات ضخمة وتحليلها من البيانات، وتوفير معلومات دقيقة وتوقع الاتجاهات المستقبلية، وتحليل السيناريوهات الممكنة، ولذا يستوجب هذا الدور النامي فهما دقيقا لمفهوم الذكاء الاصطناعي وآليات توظيفه في السياق السياسي، ولا سيما فيما يتعلق بصنع القرار، وتقييم السياسات العامة وتوجيه العمل الحكومي نحو نتائج أكثر كفاءة وفاعلية، ولأجل ذلك قسم هذا المطلب على فرعين، وفي الفرع الأول سنتناول تعريف الذكاء الاصطناعي وأنواعه، وفي الفرع الثاني سنتناول تعريف صنع القرار السياسي ومراحله الأساسية.

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي (AI) وأنواعه:

Section One: Definition of Artificial Intelligence (AI) and its Types:

أولا: الاشتقاق اللغوي للذكاء الاصطناعي: مفردة ذكاء هي (اسم)، وذكي مصدر ذكى لكن الاقتصار على قول اللغويين أولى، فذكر ابن فارس أن اشتقاق اللفظ اللغوي فأصله جاء من:(سُرْعَةُ الْفِطْنَةِ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ ذَكِيَ يَذْكَى) وذكى من ذكى يذكي مصدره ذكاء، نحو قولهم:" ذكي الولد"، أي: كان ذكي الفهم ويقال:" ذكى عقله"، أي: اشتدت فطنته، ويقال أيضا:" ذكا الشخص"، أي: كان سريع الفهم متوقد البصيرة، وبينما مفردة اصطناعي فهو (اسم) منسوب إلى الاصطناع، أي: ما كان فيه تكلف في الصنع، وعليه الذكاء الاصطناعي هو:" قدرة الآلة أو جهاز ما على أداء بعض الأنشطة التي تحتاج إلى ذكاء مثل الإصلاح الذاتي والاستدلال الفعلي[1].

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي: يفتقر مصطلح الذكاء الاصطناعي كغيره من المصطلحات العلمية الأخرى إلى عدم وجود اتفاق شامل حول تعريفه، ففي عام 1956 صك العالم الأمريكي(جون ما كارثي) مصطلح الذكاء الاصطناعي على أنَّهُ:(علم وهندسة صناعة الآلات الذكية) أي: أتمتة الأنشطة التي تربط الذكاء البشري بالفعل بحيث تقدم تلك الأنظمة خدمات مختلفة لمستخدميها مثل الإرشاد والتفاعل والتعليم وصناعة القرار وغيره، وبمعنى آخر قدرة الآلة على إدراك بيئتها والاستجابة لها بشكل مستقل وأداء المهام التي تتطلب عادة الذكاء البشري وعمليات صنع القرار من دون تدخل بشري[2]، فعُرِّف أنَّهُ:(قدرة الآلات على تقليد السلوك البشري الذكي لأداء مهام معرفية متنوعة مثال الإدراك ومعالجة اللغة الشفوية والتفكير المنطقي واتخاذ القرارات والقدرة على التعامل مع الأشياء وفقا لذلك)[3]، ويعتمد الذكاء الاصطناعي بشكل رئيس على الخوارزميات لتقليد الإجراءات والعمليات التي تجري في الدماغ البشري لجعل أجهزة الكمبيوتر تفكر وتتصرف مثل البشر والوظائف الأساسية لتلك الخوارزميات هي التعرف على الأنماط والتنبؤ والتحكم، وتبعا لذلك يمكن تحديد مصطلح الذكاء الاصطناعي من خلال جملة من القدرات، وهي القدرة على الإدراك ومعالجة الأشياء والقدرة على الاستنتاج، والقدرة على اكتساب معرفة جديدة وتطبيقها، والقدرة على اتخاذ القرارات بناء على تحليل البيانات السابقة [4]، وأما عن أنواع الذكاء الاصطناعي فهي كالآتي [5]:.

1- الذكاء الاصطناعي الضيق: - يعمل هذا النوع في مجال واحد من دون غيره، ويشير الى مجالات محددة فمثال مواقع التواصل الاجتماعي التي يقتصر عملها في مجال التواصل المجتمعي بين الناس، وما يرتبط بها من تقنيات صوتية وفيديوهات عرض، وقدرات الحصول على الصور.

2ـ الذكاء العام المصطنع أو القوي: يشير هذا النوع التقني الى الجيل الثاني من الذكاء الاصطناعي الذي طور برامج الذكاء الاصطناعي ليحاكي العقل البشري في تنفيذ الأعمال عوضا عن البشر، فمثل تطبيق السيارات الذكية (ذاتية القيادة)، وأنظمة الانتظار التلقائي ونظام الصراف الآلي وغيرها من الأنظمة التي حلت محل الإنسان في تلبية حاجات المستخدمين.

3ـ الذكاء الاصطناعي الفائق: وهو الجيل الثالث من الذكاء الاصطناعي، والذي يفوق ذكاء الإنسان في معالجة البيانات والحصول على المعلومات وإمكانية التنبؤ بالظروف المستقبلية على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والمناخية، ويتم استخدامه في العادة في تطوير العلاقات بين الدول ووضع المعلومات الحقيقية أمام صانع القرار ليتمكن من خلالها الوصول إلى الكيفية التي يتم بواسطتها بناء العلاقات البينية والمعاملات مع الدول، فيتميز هذا النوع من الذكاء بأنَّهُ حل محل الإنسان في تلقي المعلومات ومعالجتها والرد عليها على أساس ما خزن في قاعدة بياناته ووضع السيناريوهات المستقبلية.

يوجد تصنيف آخر صنف فيه الذكاء الاصطناعي على أربعة أنواع هي[6]: ـ

1. **تطبيقات رد الفعل مثل برنامج الشطرنج الذي يحلل الحركات المحتملة ويختار الخطوة الأكثر استراتيجية.**
2. **الذاكرة المحدودة وتستخدم في توجيه القرارات المستقبلية معتمدة على الخبرات السابقة مثل السيارات ذاتية القيادة.**
3. **نظرية العقل ويقصد بها قدرة الخوارزمية على معرفة الآخرين وتوجهاتهم ومعتقداتهم ونواياهم التي تؤثر في القرارات التي يتخذونها.**
4. **الوعي الذاتي وتعني القدرة على الشعور والوعي بالذات عن طريق توظيف الخوارزميات للمعلومات المتاحة لاستنتاج ما يشعر به الآخرون.**

من الجدير بالذكر أنَّ النوعين الثالث والرابع غير موجودين بعد، ويعتمدان في ظهورهما على مدى تحديث قدرات التعلم الذاتي بحيث تستطيع الآلة أنْ تعلم نفسها وتصحح أخطائها من دون تدخل البشر.

الفرع الثاني: تعريف صنع القرار السياسي ومراحله الأساسية:

Section Two: Defining Political Decision-Making and its Basic Stages:

بسبب تعدد المفاهيم والمداخل التي يمكن اللجوء إليها لتحليل هذا المفهوم، وتنوع طبيعة الأنظمة السياسية وآليات الحكم حول العالم، وفضلا على تتدخل عدد كبير من المؤثرات والعوامل التي تختلف من دولة الى أخرى وخصوصيات المجتمعات وطبيعتها الثقافية وتركيباتها العرقية المتنوعة، فأدت مجتمعة إلى عدم إمكانية الوصول إلى تعريف واضح ومحدد لمفهوم القرار السياسي من قبل الباحثين والمختصين في العلوم السياسية، ومن أجل ذلك سيتم تعريف القرار السياسي كالآتي: ـ

أولا: الاشتقاق اللغوي :ـ المصدر اللغوي لـ (قرار) هو (قرَّ)، أي: المستقر أو ما قرَّ عليه الرأي من الحكم في مسألة ما مثل قرار الحكومة أو قرار المحكم، وتعني (قرَّ في الشيء) بمعنى حصل فيه السكن والسكون، وصار إلى قمفص1راره وانتهى وثبت[7]، وبذلك يمكن تعريف القرار لغويا، فهو يعني :(ما ينتهي الى الشيء ويستقر عليه)[8]، وأما (سياسي) مصدرها (ساس) لكن قل:" السياسي أي تولى سياسة أمر الناس وإرشادهم الى الطريق الصحيح، واشتق من قولهم:(ساس القوم) بمعنى تولى قيادتهم واهتم بأموره، و(ساس الأمر) أي توكل به ودبره، و(ساس البلاد)، أي: تولى أمورها وتيسير أعمالها وتدبير شؤونها الداخلية والخارجية[9].

ثانيا: التعريف الاصطلاحي: ـ يعرف القرار بشكل عام بانه (اختيار بين مجموعة من بدائل مطروحة لحل مشكلة ما أو تسير عمل معين)[10]. ففي حياتنا اليومية نتخذ المئات من القرارات يأتي بعضها بعد دراسة وتفكير والبعض الاخر يكون عشوائيا تبعا للحالة النفسية والظروف المحيطة بنا. اما القرار السياسي فلا يأتي الا بعد عملية بحث دقيقة ودراسة عميقة تدرس فيها المشكلة من جميع جوانبها وتطرح البدائل المختلفة، وتحدد الأولويات والمصالح على المستوين الداخلي والخارجي مع الاهتمام بردود الفعل والاثار المترتبة عليه سواء كان على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي. وبذلك يمكن تعريف القرار السياسي بأنه (كل الإجراءات والتصورات والخطط التي تحدد سياسة الدولة العامة، داخليا وخارجيا)[11]، وعُرِّف أنَّه:(عملية ديناميكية تتألف من مجموعة من العناصر والابعاد والمراحل، وتتم ضمن أطار مؤثرات وقيود محددة ومتعددة، وتضمن السلوكيات الهادفة والتفاعلات المؤسسية والسلوكية التي تمضي الى اتخاذ الذي يقوم على المفاضلة والموازنة بين عدد من البدائل المتاحة، وبما يعبر عن علاقات وتوازنات القوى في المجتمع، ويحقق الأهداف بأقل قدر ممكن من استخدام الإمكانات المادية والفنية والبشرية)[12]، وللقرار السياسي أنواع: هي القرار العام والقرار التطبيقي، والقرار الإداري، وقرار الازمة، والقرار الاستراتيجي، والقرار التكتيكي،

والقرار التنفيذي، وتمر عملية صنع القرار السياسي بهياكل خاصة ومحددة تكون مسؤولة عن صنع القرار، وتختلف هذه الهياكل تبعا لطبيعة نظام الحكم في الدولة ووجود المؤسسات التشريعية ومستوى الديمقراطية ونظام قضائي حر، ويتم تقسيم هذه الهياكل الى هياكل رسمية تضم:(الدستور والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية)، فبينما تضم الهياكل غير الرسمية (الأحزاب السياسية والنخب السياسية وجماعات الضغط والراي العام ووسائل الإعلام)، ويمر القرار السياسي بعدد من المراحل المثالية والمنظمة لإضفاء صفة الرشادة عليه، وتحقيق الأهداف المتوخاة منه وتختلف هذه المراحل طبقا لطبيعة النظام السياسي في الدولة، والهياكل المسؤولة عن اتخاذ القرار ومدى تأثر صناع القرار السياسي بالمؤثرات الداخلية والخارجية إلا أنَّ هناك إجماع على وجود ثلاث مراحل رئيسة تمر بها عملية صنع القرار وهي كالآتي[13].

1. مرحلة التأمل والاستيعاب: هي المرحلة التمهيدية لما قبل صنع القرار يتم فيها ملاحظة المشكلة، أو القضية التي تتطلب حلا ما.
2. مرحلة صنع القرار: يتم في هذه المرحلة دراسة معطيات القضية أو المشكلة، والعمل على طرح البدائل المتاحة للتعامل معها في الهيكل المنوط بهذا المستوى من القضايا، وفي العادة تتسم هذه المرحلة بالغموض والسرية لا سيما في القضايا الكبرى والمتعلقة بسيادة الدول ووضعها الأمني.
3. مرحلة تنفيذ القرار: هي مرحلة ما بعد القرار والتي يتم فيها اعلان القرار وتهيئة البيئة المناسبة لتطبيقه وانجاحه ثم تتم عملية متابعة تنفيذ القرار وتقييم مدى نجاحه في تحقيق الحل الأمثل للقضية عن طريق ردود الفعل المختلفة مع الاستعداد التام للتعامل مع تبعاته ومحاولة تصحيح اثاره السلبية التي قد تظهر.

المطلب الثاني: العلاقة النظرية بين الذكاء الاصطناعي وصنع القرار السياسي:

The Second Requirement: The Theoretical Relationship Between Artificial Intelligence and Political Decision-Making:

تعد العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وصنع القرار السياسي من القضايا البحثية المعاصرة التي تحتل موقعا متقدما في الدراسات السياسية نظرا لما تمثله من تحول بنيوي في أنماط إدارة الشأن العام، فالذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة تقنية مساعدة، بل أصبح عنصرا مؤثرا في إعادة تشكيل اليات التفكير السياسي، وطرق معالجة المعلومات وصياغة السياسات العامة، حيث تمنح قدراته التحليلية الفائقة صانعي القرار إمكانية التعامل مع بيانات ضخمة ومعقدة واستنتاج مؤشرات دقيقة تسهم في التنبؤ باتجاهات الراي العام، وإدارة المخاطر بكفاءة عالية، ويمكن مقاربة العلاقة عبر النظرية المؤسسية الجديدة التي تركز على كيفية دمج النظم الذكية في البنى السياسية القائمة، ونظرية اتخاذ القرار العقلاني التي تدرس دور الذكاء

الاصطناعي في تحسين كفاءة القرار عن طريق تقليل الانحيازات البشرية، ونظرية السلطة والمعلومات التي تحلل تأثير التحكم في التكنولوجيا على موازين القوة السياسية، ويمثل هذا التداخل في التكنولوجيا والسياسية ميدانا خصبا لفهم طبيعة التحول نحو الحوكمة الرقمية وصنع القرار المبني على البيانات وسنحاول إيضاح هذه العلاقة في فرعين: فنتناول في الفرع الأول العلاقة التكاملية بين المعلومات والقرار السياسي في ظل الذكاء الاصطناعي، فبينما سنتناول في الفرع الثاني اليات دعم الذكاء الاصطناعي لصانع القرار، وعلى التوالي.

الفرع الأول: العلاقة التكاملية بين المعلومات والقرار السياسي في ظل الذكاء الاصطناعي:

Section One: The Complementary Relationship Between Information and Political Decision-Making in Light of Artificial Intelligence:

في ظل التحولات الرقمية السريعة أصبح الذكاء الاصطناعي أداة رئيسة تعيد تشكيل علاقة المعلومات بالقرار السياسي، إذ أصبح بأمكان الحكومة والمؤسسات السياسية جمع البيانات وتحليلها بكفاءة أعلى وسرعة فائقة مما جعل من الذكاء الاصطناعي عنصرا حيويا في تحسين جودة عملية صنع القرار سواء كان في السياسات العامة الداخلية أم الخارجية، ويتم ذلك من خلال الآتي: ـ

1. تحسين جودة الحكم :ـ تشير الدراسات إلى أنَّ تقنيات الذكاء الاصطناعي تحسن جودة الحكم من خلال بعدين رئيسين:تحسين دورة صنع السياسة العامة ابتداءا من تحديد الأجندة، وصياغة السياسات وصولا إلى تنفيذها وتقييمها عبر تحليل البيانات بسرعة وكفاءة مما يجعل من العمليات اكثر شفافية واستجابة لمصالح المواطن، إذ يمكن للذكاء الاصطناعي أنْ يسهم في كل مرحلة من دورة صنع السياسة العامة في اتخاذ قرارات فورية ومرنة من خلال تحليل الآراء العامة وتقديم خطوات تنبؤيه، أو اقتراح بدائل سياسية فعالة، وكذلك تعزيز كفاءة الخدمات الحكومية والآليات الإدارية[14].
2. فعالية الحوار الديمقراطي :ـ يؤدي الذكاء الاصطناعي دورا متناميا في دعم الديمقراطية من خلال تيسير الحوار الديمقراطي وتوسيع مشاركة المواطنين، إذ يمكن أن توفر النماذج الذكية معلومات دقيقة وغير منحازة عن الخيارات المتاحة مع توقع نتائجها الأمر الذي يمكن الأطراف المختلفة من التفاوض والتوافق على قرارات مشتركة وواعية أكثر.
3. تحليل الراي العام: ـ تتيح هذه النظم تحليلا متقدما لأوراق الراي العام من خلال فحص ملايين المنشورات والتعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي لاستخلاص اتجاهات المزاج الشعبي، ومما يتيح للحكومات تعديل استراتيجياتها وصياغة خطاباتها بما يتناسب وتوقعات المواطنين ويساعدها على فهم التوجهات الشعبية وتطوير سياسات أكثر ديمقراطية وشفافية[15].

4. جمع البيانات الضخمة وتحليلها :. يمتاز الذكاء الاصطناعي بقدرته على التعامل مع بيانات ضخمة من مصادر متنوعة تشمل وسائل الاعلام التقليدية، وشبكات التواصل الاجتماعي والصور الفضائية والتقارير الدبلوماسية، ومن خلال تقنيات التعليم الآلي والتعلم العميق يمكن استخراج أنماط واتجاهات تساعد في صياغة قرارات مبنية على أدلة كمية، فمثال على ذلك استخدام حكومات عديدة الذكاء الاصطناعي خلال جائحة كوفيد 19 لتحليل بيانات الإصابات والتنبؤ بمسار انتشار الفيروس مما مكنها من اتخاذ قرارات متعلقة بالإغلاق وتوزيع الموارد الصحية بكفاءة[16].
5. التنبؤ وصياغة السياسات: يمتاز الذكاء الاصطناعي بإمكانية التنبؤ وصياغة السياسات من خلال التحليلات التنبؤية التي تمكن صناع القرار من اختيار سيناريوهات متعددة وتقدير نتائج كل منها قبل تطبيق السياسات، فمثلا يمكن التنبؤ بردود أفعال الراي العام تجاه قرار اقتصادي أو اجتماعي من خلال تحليل البيانات المتدفقة من المنصات الرقمية، مما تحسن من جودة القرارات السياسية وتقليل نسبة المخاطرة المرتبطة بها[17]، وبذلك وبعد ما تم ذكره يمكن القول ان العلاقة بين المعلومات والقرار السياسي في ظل الذكاء الاصطناعي أصبحت أكثر تكاملا وتفاعلية من خلال توفير الذكاء الاصطناعي لأدوات متقدمة لتحويل البيانات الخام الى رؤى استراتيجية قابلة للتطبيق، إلا أنَّ الاستفادة المثلى من هذه العلاقة تقتضي الجمع بين التحليل التقني والرؤية الإنسانية مع وضع ضوابط تشريعية وأمنية لضمان نزاهة المعلومات وموثوقيتها التي يقوم عليها القرار السياسي.

الفرع الثاني: آليات دعم الذكاء الاصطناعي لصانع القرار:

Section Two: Mechanisms for Supporting Artificial Intelligence to Decision-Makers:

تتمثل قيمة الذكاء الاصطناعي في الحقل السياسي في قدرته على تحويل تدفقات البيانات المختلفة إلى معرفة علمية تستخدم عبر دورة السياسة العامة كاملة ابتداء من التشخيص، ثم التنبؤ ثم تصميم البدائل، ثم التنفيذ وأخيرا المتابعة والتقييم، وان فعالية الذكاء الاصطناعي لا تكمن في توفير المعلومات فحسب، بل تظهر أيضا في الاليات التطبيقية التي تمكنه من دعم صانع القرار بشكل مباشر وتمكن هذه الاليات في الآتي:

1. تعزيز مرحلة إعداد جدول الأعمال: ـ تعد مرحلة إعداد جدول الإعمال أولى خطوات دورة صنع السياسات العامة، إذ يتعين على صانع القرار تحديد ورفع القضايا ذات الأولوية، ودور الذكاء الاصطناعي في هذه المرحلة يتركز عبر تحليل المحتوى الرقمي من وسائل التواصل الاجتماعي والبيانات الضخمة لاكتشاف (المواضيع الناشئة) التي تهم المواطنين بصورة فورية، وقد أوضحت دراسة أنظمة

الذكاء الاصطناعي أنها تمكن الحكومات من التقاط اهتمامات المواطنين تلقائيا، وتحديد القضايا التي تستحق الاهتمام العاجل مما يعزز من دقة جدول الاعمال العام وشرعيتها[18].

2. دعم صياغة السياسات من خلال المعلومات التنبؤية: ـ توفر تقنيات الذكاء الاصطناعي أدوات قوية مثل المحاكاة والنمذجة التنبؤية التي تساعد في صياغة سياسات فعالة ومدروسة، ففي السياسة الخارجية تحديدا يستخدم الذكاء الاصطناعي لمعالجة كميات ضخمة من البيانات حول العلاقات الدولية والراي العام مما يمكن المسؤولين من اختيار مجموعة من البدائل السياسية المبنية على سيناريوهات دقيقة[19].
3. تسريع تنفيذ السياسات عبر الحكومة المفتوحة: ـ تعزز أدوات الذكاء الاصطناعي من مفهوم الحكومة المفتوحة عن طريق تعزيز الشفافية وتوسيع المشاركة الشعبية، إذ تسهم أدوات الذكاء الاصطناعي في نشر المعلومات الحكومية بشكل واسع، ومن ثم تمكن المواطنين من المشاركة بصياغة السياسات، ويتم ذلك عبر تحليل الردود والمقترحات والاتجاهات العامة لتوجيه تنفيذ السياسات بما يتوافق مع تطلعات الجمهور[20].
4. تمكين تقييم السياسات بنهج قائم على البيانات: ـ توفر تقنيات الذكاء الاصطناعي أدوات تقييم دقيقة وفعالة من خلال استخدام التحليلات الذكية لقياس أثر السياسات المنفذة وتحديد فعالية الإجراءات واكتشاف نقاط الضعف والثغرات في الأداء السياسي، إذ يمكن ذلك صانع القرار من تعديل السياسات بشكل مستمر ومدروس لزيادة الفاعلية وتقليل الأثر السلبي.
5. بناء الموارد المؤسسية والبشرية والتشريعية: لا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على أدوات التحليل فحسب، بل تمتد آلياته لدعم بناء القدرات المؤسسية والبشرية وتشريعات التعامل مع الذكاء الاصطناعي بما يتناسب مع متطلبات السياسية الحديثة فلا بد من دعم البحث العلمي والكوادر التخصصية بما في ذلك انشاء برامج تعليمية في الذكاء الاصطناعي، وتشريع الأطر القانونية والأخلاقية بما يضمن تنظيم إنتاج واستخدام هذه التقنيات، وكذلك تطوير البنية الرقمية لضمان بيئة مؤسسية متكاملة لتطبيقاته[21]، ومن الجدير بالذكر التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي لا يعمل بديلا عن الخبرة السياسية، وإنما يعمل مضاعفا لقدرات صانع القرار عندما تستوفي لشروط الجودة والحوكمة والأخلاق، والمسار الأكثر واقعية هو الدمج التدريجي لهذه الآليات ضمن دورات صناعة السياسات مع قياس منضبط للأثر وتعلم مؤسسي تراكمي، وعليه تعد آليات دعم الذكاء الاصطناعي لصانع القرار السياسي من العناصر الأساسية في تعزيز فاعلية وحوكمة السياسات العامة، والتي تتجسد هذه الآليات في مراحل

إعداد جدول الأعمال وصياغة السياسات وتنفيذها وتقييمها فضلا على بناء النظام السياسي اللازم لتفعيلها ولضمان استدامتها.

المبحث الثاني

Second Topic

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البيئة السياسية وتحدياته

Applications of Artificial Intelligence in the Political Environment and its Challenges

أضحى الذكاء الاصطناعي أحد أبرز الأدوات الاستراتيجية التي تعيد تشكيل ملامح الحقل السياسي المعاصر، لما يتيحه من إمكانات غير مسبوقة في جمع البيانات وتحليلها، ورسم السيناريوهات، والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية التي تؤثر في استقرار الأنظمة وصنع السياسات العامة، فقد باتت الحكومات ومراكز الأبحاث والمؤسسات الدولية توظف هذه التقنيات في مجالات متعددة تبدأ من مراقبة الرأي العام، وتحليل الخطاب السياسي، ولا تنتهي عند تحسين كفاءة مؤسسات الدولة، أو إدارة الازمات والكوارث، وإنَّ ادماج الذكاء الاصطناعي في البيئة السياسية لا يمثل ترفا معرفيا، بل هو استجابة ضرورية للتعقيدات المتنامية التي تفرضها العولمة الرقمية، وتشابك التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية غير أنَّ هذه الإمكانات لا تخفي ما يرافقها من تحديات بنيوية واخلاقية وقانونية، إذ يثير الاعتماد المفرط على الخوارزميات تساؤلات جوهرية حول الشفافية والمساءلة وحدود التدخل البشري في عملية اتخاذ القرار[22]، ويواجه صانع القرار في البيئات السياسية ولا سيما العربية إشكاليات تتصف بضعف البنية التحتية الرقمية، وتجزؤ قواعد البيانات وغياب الأطر التشريعية الناظمة إضافة الى مخاطر الاستخدام الوظيفي للذكاء الاصطناعي في الدعاية السياسية، أو المراقبة المفرطة للمواطنين، ولذا فإنَّ دراسة الذكاء الاصطناعي في البيئة السياسية تتطلب معالجة مزدوجة فمن جهة إبراز فرصة تعزيز الفعالية والكفاءة في صنع القرار السياسي من خلال استجلاء أبعاد التوظيف السياسي للذكاء الاصطناعي، وذلك ما سيتم العمل عليه في المطلب الأول، ومن جهة أخرى تفكيك التحديات والقيود التي قد تحول من دون استثمار هذه التكنولوجيا على نحو يحقق الصالح العام، ويعزز قيم الحوكمة الرشيدة وذلك في المطلب الثاني وعلى النحو الآتي.

المطلب الأول: الذكاء الاصطناعي في تحليل الظواهر والمعطيات السياسية:

First Requirement: Artificial Intelligence in Analyzing Political Phenomena and Data:

عملية توظيف الذكاء الاصطناعي في تحليل الظواهر السياسية لم يعد مقتصرا على الجانب التقني فحسب، بل تجاوز ذلك ليشكل تحولا في طبيعة المعرفة السياسية، حيث أصبح بإمكان صناع القرار الكشف عن أنماط سياسية غير مرئية سابقا، والتنبؤ باتجاهات الأحداث بدقة أعلى مع فهم السلوك السياسي للجماهير والنخب بشكل أعمق فضلا على مساهمتها في تعزيز القدرة على تحليل المخاطر ، فمن خلال الخوارزميات المتقدمة وتقنيات التعلم الآلي يستطيع الذكاء الاصطناعي استكشاف الأنماط الخفية داخل البيانات من نماذج اتخاذ القرار، وتوجيه الحملات الانتخابية، أو تقييم اثر السياسات العامة، أو تحديد مستويات التأييد، والرفض لدى المواطنين تجاه قرارات السلطة السياسية[23]، واستخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل المعطيات السياسية لا يقتصر على التنبؤ بالأحداث، بل يمتد إلى دعم عمليات اتخاذ القرار الاستراتيجي من خلال تقديم سيناريوهات بديلة تعتمد على بيانات كمية ونوعية موثوقة، ومما يزيد من قدرة المؤسسات السياسية على التخطيط الاستراتيجي ومواجهة الأزمات[24]، وإنَّ هذه التقنيات تساعد في رصد الظواهر السياسية الجديدة، أو غير التقليدية مثل انتشار الشائعات السياسية، أو توجهات الشباب على وسائل التواصل الاجتماعي، بما يوفر مؤشرات دقيقة لمستوى الاستقرار أو التغيير السياسي في المجتمع[25]. لذلك أصبح الذكاء الاصطناعي عنصرا محوريا في فهم الظواهر السياسية واستثمار المعطيات بكفاءة لتعزيز جودة صنع القرار السياسي في البيئة المعاصرة. ومن اجل اثبات ذلك سيتم التناول في هذا المطلب توظيف الذكاء الاصطناعي في نماذج اتخاذ القرار، وذلك في الفرع الأول، وبينما سنتناول في الفرع الثاني توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة الحملات الانتخابية وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول: توظيف الذكاء الاصطناعي في نماذج اتخاذ القرار:

Section One: Employing Artificial Intelligence in Decision-Making Models:

يعد موضوع اتخاذ القرار أحد المحاور الأساسية في حقل العلوم السياسية والإدارة العامة، وقد ارتبط تاريخيا بتفسيرات متعددة حاولت أنْ توازن بين البعد النظري والتحليل العملي للسلوك السياسي، ومن أبرز النماذج التي سادت في تفسير هذه العملية: الأنموذج العقلاني، والأنموذج المؤسسي وأنموذج النظم، ومع التطور التكنولوجي المتسارع ولا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي برزت الحاجة الى إعادة النظر في هذه النماذج وإمكانية تفعيلها عبر أدوات أكثر حداثة وفعالية، وبما يواكب تحديات البيئة السياسية الراهنة،

فالأمر الذي أوجد فرصا جديدة لتكامل الذكاء الاصطناعي مع النماذج الكلاسيكية لاتخاذ القرار، وبالشكل الاتي.

1ـ الأنموذج العقلاني: ـ يفترض في هذا النموذج أنَّ صانع القرار يتبع خطوات محددة تبدأ بتشخيص المشكلة وجمع المعلومات ثم صياغة البدائل والمقارنة بينها وفق معايير عقلانية لاختيار الحل الأمثل[26]، إلا أنَّ الواقع السياسي غالبا ما يعوق تحقيق (العقلانية الكاملة) بسبب نقص المعلومات أو تعقيدها مع ضغوط الوقت، وهنا يبرز دور الذكاء الاصطناعي من خلال خوارزميات التحليل التنبئي التي تسمح بمحاكاة السيناريوهات المستقبلية استنادا الى بيانات ضخمة ودقيقة، مما يقلل من المخاطر ويزيد من موضوعية عملية الاختيار فضلا عن استخدام النمذجة الرياضية التي تسمح بتقييم بدائل السياسات على أسس كمية مع تقليص التحيز البشري من خلال تقديم الخوارزميات لمقارنات موضوعية بين البدائل مما يرفع من درجة الرشد في الاختيار[27]، وبذلك يصبح الذكاء الاصطناعي أداة داعمة لـ (العقلانية الاداتية) ويزيد من قدرة صانع القرار على معالجة مشكلات معقدة ضمن زمن قصير.

2ـ النموذج المؤسسي: يؤكد هذا الأنموذج أنَّ القرارات السياسية ليست نتاجا للفرد، بل هي حصيلة للتفاعلات المؤسسية والقواعد لتنظيمية[28]، إلا أنَّ البيروقراطية غالبا ما تؤدي إلى بطء القرار وتحد من كفاءته، غير أنَّ الذكاء الاصطناعي قد أتاح لأدوات النظم الخبيرة أنْ تدعم المؤسسات في تنظيم قواعد البيانات الضخمة وتبسيط الإجراءات وتوفير حلول فورية للمشكلات، وفضلا على استخدام(الاتمتة الإدارية) من خلال قيام الذكاء الاصطناعي أتمته المهام الروتينية ما يقلل من البيروقراطية، ويسرع من اتخاذ القرار[29] بمعنى أنَّ الذكاء الاصطناعي لا يغير قواعد اللعبة المؤسسية فحسب، بل يعمل على رفع كفاءتها وتقليل التكاليف السياسية والإدارية للقرار.

3ـ النموذج النظمي: وفقا لديفيد أسيتون، فإنَّ القرار السياسي ينظر إليه كاستجابة لمطالب المجتمع عبر عملية (المدخلات والمخرجات) في سياق بيئة متغيرة وما يتبعها من تغذية راجعة[30]، إلا أنَّ قياس اتجاهات الراي العام كان يمثل تحديا كبيرا في ظل الأدوات التقليدية، وأما اليوم وفي ظل الذكاء الاصطناعي سمح باستخدام تقنيات تحليل البيانات الضخمة والتنقيب في النصوص لرصد اتجاهات المجتمع من خلال شبكات التواصل الاجتماعي مما يرفع من دقة استجابة النظام الساسي، وإضافة الى قيامه بتعزيز اليات التغذية الراجعة عن طريق إعادة ضبط السياسات العامة بسرعة أكبر من الأدوات التقليدية مما يقلل من فجوة الزمن بين المطالب الاجتماعية واستجابة النظام [31]، وبذلك فان الذكاء الاصطناعي يمنح نموذج النظم قوة تحليلية جديدة، ويحول التغذية الراجعة الى عملية لحظية مما يعزز من فعالية الأنظمة السياسية في بيئة سريعة

التغير، فيتضح مما ذكر أنَّ الذكاء الاصطناعي يمثل أداة استراتيجية لإعادة صياغة نماذج اتخاذ القرار الثلاثة، ففي حين يدعم النموذج العقلاني بقدرات تنبؤيه تقلل من حدود (العقلانية المحددة وغير الكاملة)، فإنَّهُ يوفر للنموذج المؤسسي مرونة تنظيمية عبر الاتمتة والنظم الخبيرة، فبينما يمنح لنموذج النظم أدوات متقدمة لفهم البيئة المجتمعية من خلال تحليل البيانات الضخمة والتغذية الراجعة السريعة.

الفرع الثاني: توظيف الذكاء الاصطناعي في عملية الامتثال السياسي والانتخابات:

Section Two: Employing Artificial Intelligence in The Political Compliance and Election Process:

شهدت العملية السياسية ولا سيما الانتخابات تغييرات نوعية بتقدم تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبفعل الثورة الرقمية، فلم تعد الانتخابات مجرد عملية إجرائية ليعبر الناخبين عن ارادتهم، بل أصبحت عملية مركبة تستند الى إدارة كم هائل من البيانات والتحقق من الامتثال للقوانين والمعايير الدولية التي تنظم النزاهة والشفافية، وهنا يبرز الذكاء الاصطناعي كأداة مركزية لدعم الامتثال السياسي وضمان نزاهة الانتخابات ولا سيما في ظل التحديات المتزايدة مثل انتشار الاخبار الكاذبة وتعقيد التمويل الانتخابي وضبط الحملات الرقمية العابرة للحدود، ويشير الامتثال السياسي الى التزام الأحزاب والمرشحين بالقوانين واللوائح المنظمة للعملية الانتخابية، سواء من حيث التمويل أو الحملات الإعلامية أو احترام القواعد الدستورية، وقد ساعد الذكاء الاصطناعي في تطوير اليات دقيقة لرصد هذه الجوانب، إذ أصبحت الخوارزميات قادرة على تحليل البيانات المالية للمرشحين بشكل لحظي والكشف عن مصادر التمويل غير المشروعة، أو تجاوز سقوف الانفاق القانوني مما عزز مبدأ الامتثال السياسي بما يضمن الشفافية المالية للانتخابات، وتكافؤ الفرص بين جميع الأطراف المتنافسة[32]، ويتم استخدام الذكاء الاصطناعي لمراجعة محتوى الحملات الرقمية، والتحقق من مطابقتها للقوانين الوطنية المتعلقة بالدعاية بما في ذلك مراقبة الخطاب السياسي للكشف عن خطاب الكراهية أو التلاعب بالمعلومات، وبذلك تسهم الأنظمة الذكية في ضمان التوازن بين حرية التعبير والالتزام بضوابط النزاهة الانتخابية[33]، ويتمثل ابرز اسهامات الذكاء الاصطناعي في قدرته على مراقبة الانتخابات في كافة مراحلها بدءا من تسجيل الناخبين، وحتى اعلان النتائج، إذ تسطيع اليات الذكاء الاصطناعي المتطورة مراقبة ملايين التغريدات والمنشورات على شبكات التواصل الاجتماعي للكشف عن الحملات المظللة والاخبار المزيفة مما يقلل من آثار الحملات غير القانونية على خيارات الناخبين والحد من تدخل المال السياسي والإعلام الموجه، ومثال على ذلك قيام المفوضية العليا للانتخابات في العراق بإدخال أنظمة الكترونية تعتمد على الذكاء الاصطناعي في مراقبة مبدأ الامتثال السياسي في الانتخابات وفرز الأصوات ومطابقتها بعد عملية الانتخابات ما أتاح السرعة في إعلان النتائج

مع تقليص فرص التزوير[34]، ولقد أدى الانتقال إلى البيئة الرقمية الى بروز مفهوم (النزاهة الرقمية)، والتي يقصد بها تامين العملية الانتخابية من محاولات الاختراق والتلاعب بالبيانات إذ يلعب الذكاء الاصطناعي دورا مهما في كشف محاولات القرصنة التي قد تستهدف قواعد بيانات الناخبين أو محاولات التلاعب بأنظمة التصويت الالكتروني، فقد أشارت دراسات عديدة إلى أنَّ الذكاء الاصطناعي قادر على تحليل الأنماط غير الطبيعية في الوقت الحقيقي، ومن ثمَّ الكشف عن أيّ تدخل خارجي في العملية الانتخابية[35].

على الرغم مما ذكر من مزايا في توظيف الذكاء الاصطناعي في عملية الامتثال السياسي والانتخابات إلا أنَّ هذا التوظيف يطرح تحديات في غاية الخطورة، فقد يتحول الذكاء الاصطناعي إلى أداة للهيمنة السياسية إذا لم يتم ضبطه باطر قانونية وأخلاقية لا سيما أنَّهُ قادر على جمع وتحليل بيانات الناخبين بدقة قد تمس خصوصياتهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي الى تكريس الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية اذ تتمتع الدول المتقدمة بإمكانات تكنولوجية تفوق بكثير ما تملكه الدول النامية[36]، ولذلك فإنَّ الاستخدام الرشيد للذكاء الاصطناعي في الامتثال السياسي والانتخابات يتطلب صياغة اطار قانوني وأخلاقي يضمن الشفافية والمساءلة، ويمنع تحوله إلى أداة للتلاعب بالناخبين، وهنا إذ إنَّ من تبني مبادئ (الحوكمة التكنولوجية) التي تجمع بين الرقابة المؤسسية على عمل الخوارزميات وضمان اشراف هيئات مستقلة على اليات رصد الحملات الانتخابية وتمويلها[37]، ويتضح مما تم ذكره أنَّ توظيف الذكاء الاصطناعي في عملية الامتثال السياسي والانتخابات يمثل نقلة نوعية في إدارة الديمقراطية، حيث يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان النزاهة الرقمية لكنه في الوقت نفسه يثير تحديات أخلاقية وسياسية تتطلب الحذر والتنظيم القانوني، ولذلك فإنَّ مستقبل الانتخابات في ظل الذكاء الاصطناعي يتوقف على قدرة الدول على الموازنة بين توظيف هذه التقنيات لخدمة الديمقراطية من جهة وضبط مخاطرها المحتملة من جهة أخرى.

المطلب الثاني: مخاطر وتحديات الذكاء الاصطناعي في البيئة السياسية:

The Second Requirement: The Risks and Challenges of Artificial Intelligence in The Political Environment:

بات الذكاء الاصطناعي اليوم أحد أبرز الأدوات المؤثرة في الحقل السياسي، ليس فقط بوصفه وسيلة تقنية مساعدة لصانع القرار بل باعتباره قوة فاعلة قد تعيد تشكيل طبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع، وعلى الرغم ما يوفره من فرص هائلة لتعزيز الشفافية والكفاءة وتحسين جودة السياسات العامة، إلا أنَّ توظيفه في البيئة السياسية يثير جملة من المخاطر والتحديات المقعدة، إذ يخشى إنَّ يتحول الى أداة للهيمنة والسيطرة من خلال مراقبة المواطنين، أو التلاعب بالراي العام عبر الحملات الرقمية الموجهة، وفضلا على إشكالية

المساس بالخصوصية وتوظيف البيانات الشخصية لأغراض سياسية وانتخابية، كما يثير الذكاء الاصطناعي تحديات تتعلق بالعدالة والحياد اذ يمكن ان تعكس الخوارزميات انحيازات مبرمجيها أو القوى المسيطرة عليها مما قد يؤدي الى ان يكرس التفاوتات الاجتماعية والسياسية بدلا من معالجتها، لذلك فان طرح وتحليل المخاطر والتحديات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في البيئة السياسية تعد خطوة أساسية لفهم طبيعة التوازن المطلوب بين الاستفادة من إمكاناته الهائلة وضبط مخاطره المحتملة، وبناءا على ذلك تم تقسيم المطلب على فرعين: فنتناول في الفرع الأول مخاطر الذكاء الاصطناعي، وبينما سنتناول في الفرع الثاني التحديات التي تواجه الذكاء الاصطناعي عند توظيفه في البيئة السياسية.

الفرع الأول: مخاطر الذكاء الاصطناعي:

Section One: The Risks of Artificial Intelligence:

عادة ما يؤدي زيادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي الى النمو والتطور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة، إلا أنَّ الإفراط في الاعتماد عليه يمكن أن ينتج العديد من المخاطر والتي يمكن رصدها بالآتي[38]:

1. 1تغيير الاحتياجات وفقدان الوظائف: بما أنَّ الذكاء الاصطناعي قادر على تقليد العمليات المعرفية البشرية وأداء الكثير من الأنشطة الروتينية التي يقومون بها الموظفون بسرعة أكبر ونفقات تشغيلية أقل مما قد يؤدي الى فقدان الوظائف غير المقصودة، وهذا الحال ينطبق على المهن اليدوية والمكتبية والمهن الأخرى التي تعتمد على الا بدَّاع البشري، وهذا ما أكد عليه المنتدى الاقتصادي العالمي عام 2020 عندما كشف عن إمكانية اختفاء أكثر من (85) مليون وظيفة بحلول عام 2025 بسبب تطور الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات ذات صلة.
2. غياب العدالة والفوارق الاقتصادية: عادة ما يختلف استخدام وتطوير الذكاء الاصطناعي من دولة الى أخرى، ومن نظام اجتماعي إلى آخر، ومن صناعة إلى أخرى، وفي حالة بقاء تطوير التكنولوجيات والذكاء الاصطناعي التوليدي وامتلاكها محصورا بيد أقلية من الدول والشركات، فإنَّ ذلك قد يؤدي إلى اختلالات سياسية كبيرة على مستوى العالم، وإلى خلق فجوة اقتصادية عميقة بين الدول، ولذلك لا بدَّ من توزيع مزايا الثورة الرقمية بعدالة بين الاقتصادات والأفراد من خلال تحسين طرق الاستفادة من الفرص الرقمية وسد الفراغ الرقمي.
3. نقص البيانات الجيدة: تتوقف جودة برامج الذكاء الاصطناعي على جودة الخوارزميات والبيانات الأساسية التي تعتمد عليها في برامج عملها، فاذا لم يتم ضبط صياغة الخوارزميات بدقة مع ضمان

مطابقتها للأخلاقيات من خلال استخدام سجلات موثقة ببيانات دقيقة وواقعية قد يكون انعكاسه سلبي على النتائج ويزيد من مخاطر التحيز، فالأمر الذي قد يؤدي إلى خلق إشكالات جديدة من التمييز والاستعباد.

4. تضليل الراي العام: يتم ذلك من خلال استخدام تقنيات (التزييف العميق) والروبوتات الإعلامية التي تتمكن من انتاج محتوى مزيف يصعب التحقق من صحته ومن ثم نشر الاخبار الكاذبة والتلاعب بالوعي الجمعي أثناء الحملات الانتخابية، أو في أوقات الأزمات السياسية مما يؤثر سلبا في اتجاهات الناخبين وزعزعة الثقة بالمؤسسات السياسية ذاتها[39].
5. تهديد الخصوصية: توظف أدوات الذكاء الاصطناعي في بعض الدول لتعزيز السلطة الرقمية عن طريق المراقبة الشاملة وجمع البيانات وتتبع السلوكيات السياسية للمواطن مما يزيد من مخاطر انتهاك حقوق الإنسان في مبدأ الخصوصية[40].
6. اضعاف المسؤولية السياسية: ـ يؤدي الاعتماد المفرط على الخوارزميات في صناعة القرار السياسي الى اقصاء العنصر البشري وإثارة إشكاليات أخلاقية حول من يتحمل المسؤولية في حال حدوث أخطاء أو نتائج سلبية[41].
7. الاعتبارات المعنوية والأخلاقية: يمكن للتقنيات الجديدة أنْ تسبب المتاعب لبعض المجتمعات من خلال التحيز والتمييز ولذلك لا بدَّ من وضع إجراءات وقواعد لحوكمة الذكاء الاصطناعي للحد من تعزيز التحيز والتمييز إلى خوارزمياته وإنشاء خوارزميات مفتوحة، وبناء على ما سبق فان مخاطر الذكاء الاصطناعي في البيئة السياسية لا تنحصر على الجوانب التقنية فحسب، بل تمتد لتشمل أبعادا معرفية وأخلاقية وسيادية مما يستدعي وضع أطر تشريعية ورقابية صارمة تضمن الاستخدام الأمن لهذه التكنولوجيا.

الفرع الثاني: تحديات الذكاء الاصطناعي في البيئة السياسية:

Section Two: Challenges of Artificial Intelligence in the Political Environment:

يمثل إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في العملية السياسية تحديا معقدا، إذ يواجه صانع القرار صعوبات عدة في توظيف الذكاء الاصطناعي في البيئة السياسية يمكن إجمالها بالآتي: ـ

1. عدم توفر بنية إلكترونية متماسكة: لاسيما في دول العالم النامي على خلاف الدول التي أقرت بأهمية التحول للعصر الرقمي ولأجل توفر هذه البنية فهي بحاجة إلى ميزانية ضخمة وقدرات بشرية وإرادة سياسية لتحقيق ذلك في وقت قد لا تستطيع توفير هذه الحاجات.
2. نقص الخبرة الفنية، إذ تعد الموارد البشرية عاملا أساسيا في انشاء بنية تحتية الكترونية متكاملة، ففي الوقت الذي يحاول القطاع العام بناء القدرات في هذا المجال إلا أنَّه يواجه تحديا يتعلق بمحدودية المتخصصين في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل المنظومة الحكومية، فعلى سبيل المثال حين تتمكن فيه الحكومات من تجميع كميات هائلة من البيانات عن مواطنيها إلا أنَّها لا تستطيع الاستفادة فعليا من هذه البيانات بسبب افتقار الحكومات إلى الخبرات الضرورية للمحافظة عليها مما يجبر الحكومات على الاعتماد على فنيين ومتخصصين من القطاع الخاص، ومن ثمَّ زيادة الضغط على الموازنة الحكومية، فمن دون وجود موظفين فنيين داخل الجهاز الإداري يمتلكون القدرات لاحتضان التكنولوجيا الجديدة ستبقى التنمية بطيئة، وتزداد التكلفة مما يعرقل جهود صانعي القرار الحكومي في مواكبة التطورات التكنولوجيا، وإدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات للمواطنين من قبل الحكومة[42].
3. الافتقار الى بنية تشريعية تنظم استخدام البيانات الضخمة التي تجمعها وتحللها أدوات الذكاء الاصطناعي، إذ إنَّ تبني الحكومات لتلك الأدوات والتقنيات قد يؤدي إلى التقاطع مع حق الخصوصية وسرية المعلومات لا سيما أنَّ ملكية البيانات يعد مجالا معقدا ومشحونا سياسيا، ولذلك لا بدَّ من معالجة المخاوف العامة بخصوص استخدام البيانات ووضع إطار قانوني لحماية خصوصية البيانات يحمي كلا من الفرد والمجتمع[43].
4. أبوية الذكاء الاصطناعي: لقد صممت أدوات الذكاء الاصطناعي وتقنياتها لمساعدة صانعي القرار على اتخاذ القرار وطرح البدائل، إلا أنَّ هذه التقنيات قد تقوم بممارسة الهيمنة وتؤثر على إرادة صانع القرار وسلوكه من خلال تحكمها في طرح المعلومات وتصفية البعض منها بشكل يؤثر على طرح الخيارات والبدائل وبذلك تقوم بتوجيه صانع القرار نحو قرارات معينة لاتخاذها، وقد يتعدى الامر عن ذلك الى

درجة ان تقوم تقنيات الذكاء الاصطناعي باتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات نيابة عن العنصر البشري مما يخلق حالة من تبادل الأدوار فيصبح صانع القرار تابع لتقنيات الذكاء الاصطناعي بدلا من أنْ تكون أدوات لمساعدته في اتخاذ القرار الصحيح.

5. تهديد الشرعية في حال عدم إمكانية الحكومات على مواكبة تكنولوجيا المعلومات فان بذلك تفسح المجال واسعا للقطاع الخاص بتقديم الخدمات بصورة أكثر كفاءة من الحكومات مما يقوض شرعية الحكومة كموفر مركزي للخدمات العامة ومقدم الحلول للمشاكل المجتمعية لا سيما أنَّ الشرعية هي جوهر العلاقة بين الدولة والمواطن، ومن ثم تفقد الحكومة شرعيتها في حال قدمت نتائج أقل كفاءة من القطاع الخاص[44].

الخـــاتمـــة

Conclusion

لقد بينت هذه الدراسة النظرية ان الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة تقنية مساعدة، بل أصبح أحد المحددات الجوهرية في عملية صنع القرار السياسي المعاصر سواء على المستوى الوطني أم الدولي، فمن خلال قدرته على تحليل كم هائل من البيانات في وقت قياسي، وتقديم أنماط تنبؤيه دقيقة، يساهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة القرارات السياسية وسرعة الاستجابة للازمات بما يعكس تحولا نوعيا في بنية الدولة وأدواتها المؤسسية، غير أنَّ هذه الإمكانات الهائلة لا تخلو من تحديات عميقة ترتبط بمسائل الشفافية والعدالة والسيادة فضلا على ما يثيره من مخاطر تتعلق بترسيخ التحيزات وتقويض الديمقراطية، وزيادة الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، وأنَّ الاعتماد المفرط على الخوارزميات في توجيه القرار السياسي قد يفضي إلى تراجع الدور البشري في أعمال العقل النقدي والمسؤولية الأخلاقية، وبناء عليه يمكن القول إن إدماج الذكاء الاصطناعي في المجال السياسي هو سيف ذو حدين، فمن جهة يمثل فرصة لإعادة تعريف الفعالية والكفاءة في الحكم، ومن جهة أخرى يشكل تحديا لمفاهيم الشرعية والمساءلة والحقوق الأساسية. وهو ما يستوجب تطوير اطر نظرية ومعيارية جديدة قادرة على ضبط هذا التداخل بين التقنية والسياسة، بما يحافظ على القيم الديمقراطية ويعزز مناعة الدولة والمجتمع امام المخاطر المستقبلية، وإن مستقبل صنع القرار السياسي في ظل الذكاء الاصطناعي سيعتمد بالأساس على قدرة الفاعلين السياسيين والأكاديميين على بلورة رؤية متوازنة تجمع بين التوظيف الأمثل للتكنولوجيا، وبين التحصين المؤسسي والقانوني والأخلاقي، وبهذا فقط يمكن تحويل الذكاء الاصطناعي من عامل تهديد الى أداة استراتيجية لتطوير الحكم الرشيد وتعزيز الأمن والاستقرار السياسي في العالم المعاصر.

الاستنتاجات:

Results:

1. **يتضح من الدراسة ان الذكاء الاصطناعي أصبح مكونا محوريا في عملية صنع القرار السياسي سواء عبر تعزيز سرعة الاستجابة للازمات أو عبر دعم دقة التنبؤات الاستراتيجية.**
2. **رغم الإيجابيات ما زال غياب التشريعات والسياسات التنظيمية يمثل فجوة خطيرة تهدد مبادئ الشفافية والمساءلة في المجال السياسي.**
3. **الاعتماد المفرط على الخوارزميات قد يؤدي إلى إضعاف الدور البشري في تقييم الخيارات مما يفتح المجال لقرارات غير إنسانية أو غير أخلاقية.**
4. **التحيزات الكامنة في البيانات تعيد انتاج الاختلالات الاجتماعية والسياسية، وهو ما قد يهدد العدالة في صنع القرار ويفاقم فجوة الثقة بين المواطن والدولة.**
5. **يشكل التفاوت التكنولوجي بين الدول المتقدمة والنامية عاملا رئيسيا في إعادة انتاج أنماط جديدة من التبعية السياسية والاستراتيجية.**

التوصيات:

Recommendations:

1. **تعزيز السيادة الرقمية عبر الاستثمار في البنية التحتية المحلية وتطوير الكفاءات الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي لتقليل التبعية للقطاع الخاص وللخارج.**
2. **وضع إطار تشريعي واخلاقي ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في صنع القرار السياسي مع ضمان الشفافية والحق في المساءلة.**
3. **تشجيع البحث العلمي متعدد التخصصات الذي يجمع بين العلوم السياسية وعلوم البيانات والهندسة، بهدف تطوير فهم شامل للتأثيرات المتبادلة بين السياسة والتكنولوجيا.**
4. **إنشاء مراكز وطنية وإقليمية متخصصة في دراسة أثر الذكاء الاصطناعي على الأمن والسياسة العامة، تكون مهمتها تقديم الاستشارات للحكومات وصناع القرار.**
5. **إدماج البعد الأخلاقي في تصميم واستخدام الخوارزميات السياسية بحيث تراعي القيم الديمقراطية والحقوق الأساسية للمواطنين.**
6. **بناء شراكات دولية تضمن إدارة مسؤولة وعادلة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في السياسة، خاصة في القضايا العابرة للحدود مثل الامن السيبراني والرقابة الرقمية.**

الهـــوامـــش

Endnotes

(1) إسلام عبد النبي الدسوقي، دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية والمسؤولية الدولية عن استخدامها، المجلة القانونية المجلد 8، العدد4، المملكة العربية السعودية، 2020، ص1450.

(2) مصطفى عماد مُحَمَّد البياتي، حدود الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الناشئة عنه على الصعيد الدولي، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، جامعة الكوفة، كلية القانون، مجلد13، العدد2،2022، ص271.

(3) شريفة شريف، حوكمة الذكاء الاصطناعي للنهوض بخطة 2030، مجلة افاق إدارية، مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد العاشر، يناير 2025، ص26.

(4) احمد سعد علي البرعي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة الازهر، القاهرة، 2022، ص25.

(5) علي غسان سامي، توظيف الذكاء الاصطناعي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، العدد 22، 25 تشرين الثاني 2023، ص .328. 329.

(6) سومر منير صالح وعلي احمد عباس، التعددية القطبية من منظور القوى الكبرى في عصر الذكاء الاصطناعي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2021، ص29.28.

(7) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط4، 2004، مادة (ق.م).

(8) زهرة صالح، صناعة القرار السياسي، ورقة بحثية، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2016، ص8.

(9) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط4، 2004، مادة (س، س).

(10) زهرة صالح، مصدر سبق ذكره، ص9.

(11) مجدي عبد الكريم حبيب، سيكولوجية صنع القرار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1997، ص18.

(12) زهرة صالح، مصدر سبق ذكره، ص9.

(13) جمال علي زهران، الإطار النظري لصنع القرار السياسي، شركاء التنمية، القاهرة، 1990، ص28.

(14) أحمد الشورى أبو زيد، الذكاء الاصطناعي وجودة الحكم، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، اكتوبر2022، ص145.

(15) مسار الذكاء الاصطناعي والديمقراطية: كيف يعاد تشكيل صنع القرار؟، 28 يوليو2025، متوفر على الرابط www:llmasaar.net

(16) مار برنارد، الذكاء الاصطناعي في الممارسة العملية، دار ديلي للنشر، 2018، ص40.

(17) هيلينغ ديرك، التحديات المجتمعية والاقتصادية والأخلاقية والقانونية للثورة الرقمية، دار سبرينغر للنشر، 2019، ص205.

(18) احمد الشورى أبو زيد، مصدر سبق ذكره، ص172.

(19) حسام رشيد هادي، تأثير الذكاء الاصطناعي في النظام الدولي، دار كفاءة المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2023، ص236.

(20) المركز العربي، لأبحاث الفضاء الالكتروني، الذكاء الاصطناعي والسياسة جوانب التأثير، جمهورية مصر العربية،2021 متوفر على الرابطhttps;ll accronline.com.

(21) احمد الشورى أبو زيد، مصدر سبق ذكره، ص172.

(22) سعد السعيدي وبسمة خليل، دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد50، 2011، ص122.

(23) لطيفة يحي جباري، دور نماذج الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي بتندوف، الجزائر، العدد 28، 2017، ص123.

(24) سعد السعيدي وبسمة خليل، مصدر سبق ذكره، ص121.

(25) احمد وجيه مجيد، دور الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة لآراء عينة من الأكاديميين في الجامعات العراقية، مجلة بحوث مستقبلية، جامعة النهرين، المجلد 25 العدد (1)، 2025، ص46.

(26) عادل عبد الغني، اتخاذ القرار بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 2015، ص41.

(27) وليد حمدان، الذكاء الاصطناعي وإدارة صنع القرار الحكومي، منشورات جامعة الشارقة، الشارقة، 2020، ص73.

(28) احمد الطائي، مدخل دراسة النظم السياسية، دار الرواد، بغداد، 2016، ص52.

(29) كاظم مجيد، الذكاء الاصطناعي وصنع القرار السياسي افاق وتحديات، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 61، 2021، ص147.

(30) مُحَمَّد جاسم الزبيدي، نظرية النظم وتحليل النظام السياسي، دار الحامد للنشر، عمان، 2021، ص131.

(31) وليد حمدان، مصدر سبق ذكره، ص95.

(32) عبد الرحمن مُحَمَّد احمد، الذكاء الاصطناعي ومستقبل العملية الانتخابية، مجلة شؤون سياسية، جامعة الإسكندرية، مصر، العدد 44، 2021، ص146.

(33) خالد علي حميد، التكنولوجيا والحوكمة السياسية في العالم العربي، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد12، 2020، ص216.

(34) فاضل عبد الشمري، تكنولوجيا المعلومات وادارة الانتخابات في الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 57، 2019، ص304.

(35) مصطفى حسن علي، الامن السيبراني والانتخابات الرقمية دراسة في التحديات والفرص، مجلة الدراسات الاستراتيجية، الموصل، العدد 36، 2020، ص133.

(36) احمد عبد الكريم الجبوري، التكنولوجيا والسيادة الرقمية في العالم العربي، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 29، 2021، ص241.

(37) حسين عبد الله منصور، الذكاء الاصطناعي والحوكمة الرشيدة، مجلة البحوث السياسية، جامعة القاهرة، مصر، العدد 11، 2020، ص174.

(38) شريفة شريف، مصدر سبق ذكره، ص30.

(39) عبد الله العساف، الذكاء الاصطناعي والسياسة الفرص والمخاطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2025، ص88.

(40) مُحَمَّد أبو رمان، الفضاء الرقمي والسياسة في العالم العربي، مؤسسة فريدشين ايبرت، عمان، 2020، ص132.

(41) عبد الله العساف، مصدر سبق ذكره، ص94.

(42) احمد أبو زيد الشورى، مصدر سبق ذكره، ص 150.

(43) محمود عبد الله الخياط، الذكاء الاصطناعي وصناعة القرار السياسي، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، القاهرة، ص82.

(44) أحمد أبو زيد الشورى، مصدر سبق ذكره، ص 151.

المصـــــــادر

أولا: الكتب العربية:

I. المعجم الوسيط، مادة (ق.م). مجموعة من العلماء

II. المعجم الوسيط، مادة (س، س).

III. زهرة صالح، صناعة القرار السياسي، سلسلة كتيبات برلمانية، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2016.

IV. مجدي عبد الكريم حبيب، سيكولوجية صنع القرار، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1997.

V. جمال علي زهران، الإطار النظري لصنع القرار السياسي، شركاء التنمية، القاهرة، 1990.

VI. سومر منير صالح وعلي احمد عباس، التعددية القطبية من منظور القوى الكبرى في عصر الذكاء الاصطناعي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2021.

VII. مار برنارد، الذكاء الاصطناعي في الممارسة العملية، دار ديلي للنشر، 2018.

VIII. هيلينغ ديرك، التحديات المجتمعية والاقتصادية والأخلاقية والقانونية للثورة الرقمية، دار سبرينغر للنشر، 2019.

IX. حسام رشيد هادي، تأثير الذكاء الاصطناعي في النظام الدولي، دار كفاءة المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2023.

X. عادل عبد الغني، اتخاذ القرار بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 2015.

XI. احمد الطائي، مدخل دراسة النظم السياسية، دار الرواد، بغداد، 2016.

XII. مُحَمَّد جاسم الزبيدي، نظرية النظم وتحليل النظام السياسي، دار الحامد للنشر، عمان، 2021.

XIII. مُحَمَّد أبو رمان، الفضاء الرقمي والسياسة في العالم العربي، مؤسسة فريدشين ايبرت، عمان، 2020.

ثانيا: المجلات العربية.

I. إسلام عبد النبي الدسوقي، دور الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية والمسؤولية الدولية عن استخدامها، المجلة القانونية، المملكة العربية السعودية، 2020.

II. مصطفى عماد مُحَمَّد البياتي، حدود الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الناشئة عنه على الصعيد الدولي، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، جامعة الكوفة، كلية القانون، مجلد13، العدد2، 2022.

III. شريفة شريف، حوكمة الذكاء الاصطناعي للنهوض بخطة 2030، مجلة افاق إدارية، مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد العاشر، يناير 2025.

IV. احمد سعد علي البرعي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة الازهر، القاهرة، 2022.

V. علي غسان سامي، توظيف الذكاء الاصطناعي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، 25 تشرين الثاني 2023.

VI. احمد الشورى أبو زيد، الذكاء الاصطناعي وجودة الحكم، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الثالث والعشرون، العدد الرابع، اكتوبر2022.

VII. سعد السعيدي وبسمة خليل، دور المعلومات في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد50، 2011.

VIII. لطيفة يحي جباري، دور نماذج الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرار، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي بتندوف، الجزائر، العدد 28، 2017.

IX. احمد وجيه مجيد، دور الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة لآراء عينة من الأكاديميين في الجامعات العراقية، مجلة بحوث مستقبلية، جامعة النهرين، المجلد 25 العدد(1)، 2025.

X. كاظم مجيد، الذكاء الاصطناعي وصنع القرار السياسي افاق وتحديات، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 61، 2021.

XI. عبد الرحمن مُحَمَّد احمد، الذكاء الاصطناعي ومستقبل العملية الانتخابية، مجلة شؤون سياسية، جامعة الإسكندرية، مصر، العدد 44، 2021.

XII. خالد علي حميد، التكنولوجيا والحوكمة السياسية في العالم العربي، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد12، 2020.

XIII. فاضل عبد الشمري، تكنولوجيا المعلومات وادارة الانتخابات في الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 57، 2019.

XIV. مصطفى حسن علي، الامن السيبراني والانتخابات الرقمية دراسة في التحديات والفرص، مجلة الدراسات الاستراتيجية، الموصل، العدد 36، 2020.

XV. احمد عبد الكريم الجبوري، التكنولوجيا والسيادة الرقمية في العالم العربي، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 29، 2021.

XVI. حسين عبد الله منصور، الذكاء الاصطناعي والحوكمة الرشيدة، مجلة البحوث السياسية، جامعة القاهرة، مصر، العدد 11، 2020.

الانترنيت

I. مسار الذكاء الاصطناعي والديمقراطية: كيف يعاد تشكيل صنع القرار؟، 28 يوليو2025، متوفر على الرابط ***www:llmasaar.net***

II. المركز العربي، لأبحاث الفضاء الالكتروني، الذكاء الاصطناعي والسياسة جوانب التأثير، جمهورية مصر العربية،2021 متوفر على الرابط.***https;ll accronline.com***

References

First: Arabic books.

I. *Al-Mu'jam Al-Wasit, entry (Q.M.). A group of scholars.*
II. *Al-Mu'jam Al-Wasit, entry (S, S).*
III. *Zahra Saleh, Political Decision-Making, Parliamentary Booklet Series, Bahrain Institute for Political Development, 2016.*
IV. *Magdi Abdel Karim Habib, The Psychology of Decision-Making, Egyptian Renaissance Library, Cairo, 1997.*
V. *Gamal Ali Zahran, The Theoretical Framework for Political Decision-Making, Development Partners, Cairo, 1990. Number Two*
VI. *Sumer Munir Saleh and Ali Ahmed Abbas, Multipolarity from the Perspective of Major Powers in the Age of Artificial Intelligence, Publications of the Syrian General Authority for Books, Damascus, 2021.*
VII. *Mar Bernard, Artificial Intelligence in Practice, Daily Publishing House, 2018.*
VIII. *Helling Dirk, The Societal, Economic, Ethical, and Legal Challenges of the Digital Revolution, Springer Publishing House, 2019.*
IX. *Hussam Rashid Hadi, The Impact of Artificial Intelligence on the International System, Knowledge Efficiency Publishing and Distribution House, Amman, 2023.*
X. *Adel Abdel Ghani, Decision-Making Between Theory and Practice, Arab Thought House, Cairo, 2015.*
XI. *11. Ahmed Al-Ta'i, Introduction to the Study of Political Systems, Dar Al-Rawad, Baghdad, 2016.*
XII. *12. Muhammad Jassim Al-Zubaidi, Systems Theory and Political System Analysis, Dar Al-Hamid Publishing, Amman, 2021.*
XIII. *13. Muhammad Abu Rumman, Digital Space and Politics in the Arab World, Friedrich Ebert Foundation, Amman, 2020.*

Second: Arab Journals.

I. *Islam Abdel Nabi El-Desouki, The Role of Artificial Intelligence in International Relations and International Responsibility for its Use, The Legal Journal, Kingdom of Saudi Arabia, 2020.*
II. *Mustafa Emad Mohamed El-Bayati, The Limits of Artificial Intelligence and the Responsibility Arising from it at the International Level, Al-Qadisiyah Journal of Law and Political Science, University of Kufa, College of Law, Volume 13, Issue 2, 2022.*
III. *Sharifa Sharif, Artificial Intelligence Governance for Advancing the 2030 Plan, Afaq Idariyah Journal, Egyptian Cabinet, Information and Decision Support Center, Issue 10, January 2025.*
IV. *Ahmed Saad Ali El-Barai, Applications of Artificial Intelligence and Robotics from the Perspective of Islamic Jurisprudence, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Boys, Al-Azhar University, Cairo, 2022.*
V. *Ali Ghassan Sami, Employing Artificial Intelligence in the Foreign Policy Decision-Making Process, Journal of the College of Law and Political Science, Iraqi University, November 25, 2023.*
VI. *Ahmed El-Shoura Abu Zeid, Artificial Intelligence and the Quality of Governance, Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, Volume 23, Issue Fourth, October 2022.*
VII. *Saad Al-Saidi and Basma Khalil, "The Role of Information in Foreign Policy Decision-Making," *Journal of International Studies*, University of Baghdad, Issue 50, 2011.*
VIII. *Latifa Yahya Jabari, "The Role of Artificial Intelligence Models in Decision-Making," *Journal of Humanities*, University Center of Tindouf, Algeria, Issue 28, 2017.*
IX. *Ahmed Wajih Majeed, "The Role of Artificial Intelligence in Administrative Decision-Making: A Study of the Opinions of a Sample of Academics in Iraqi Universities," *Journal of Future Research*, Al-Nahrain University, Volume 25, Issue (1), 2025.*
X. *Kadhim Majeed, "Artificial Intelligence and Political Decision-Making: Prospects and Challenges," *Journal of Political Science*, University of Baghdad, Issue 61, 2021.*
XI. *Abdul Rahman Muhammad Ahmed, "Artificial Intelligence and the Future of the Electoral Process," *Journal of Political Affairs*, Alexandria University, Egypt, Issue 44, 2021.*
XII. *Khalid Ali Hamid, "Technology and Political Governance in the Arab World," *Journal of Politics and Economics*, Cairo University, Issue 12, 2020. 13. Fadhil Abdul-Shammari, Information Technology and Election Management in Developing Countries, Journal of Political Science, University of Baghdad, Issue 57, 2019.*

XIII. *Mustafa Hassan Ali, Cybersecurity and Digital Elections: A Study of Challenges and Opportunities, Journal of Strategic Studies, Mosul, Issue 36, 2020.*
XIV. *Ahmed Abdul-Karim Al-Jubouri, Technology and Digital Sovereignty in the Arab World, Journal of Middle East Studies, Issue 29, 2021.*
XV. *Hussein Abdullah Mansour, Artificial Intelligence and Good Governance, Journal of Political Research, Cairo University, Egypt, Issue 11, 2020.*

Websites

I. *The Path of Artificial Intelligence and Democracy: How Will Decision-Making Be Reshaped?, July 28, 2025, available at www.llmasaar.net*
II. *The Arab Center for Cyberspace Research, Artificial Intelligence and Politics: Aspects of Impact, Arab Republic of Egypt, 2021, available at https://llacronline.com.*